بيان المكتب التنفيذي
للمسار الديمقراطي الاجتماعي

إن المكتب التنفيذي للمسار الديمقراطي الاجتماعي المجتمع يوم الأحد 10 فيفري 2013

أولا: ينوه بالمشاركة الشعبية الواسعة والاستثنائية التي واكب فيها مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات الجنازة الوطنية المهيبة لشهيد الوطن والحرّية شكري بلعيد سواء كان ذلك في العاصمة بتشييع جثمانه أو في مختلف جهات البلاد وخارجها بتنظيم التحركات والمسيرات السلمية الحاشدة والتي توحدت كلها تحت شعار رفض العنف وإدانة من يمارسونه ومن يقفون وراءهم والمتواطئين معهم.

وهو يتوجه بنداء ملح إلى كل الفعاليات الوطنية كي تعمل على الوصول إلى التوافق حول تنظيم مؤتمر وطني ضد العنف يكون من نتائجه اتخاذ كل التدابير الكفيلة بإيقاف التدهور وحماية البلاد من دوّامة العنف والإرهاب.

ثانيا: بخصوص التعثر الذي تشهده المرحلة الانتقالية الثانية، فإن المكتب التنفيذي للمسار

يعتبر أن منهجية العمل داخل المجلس الوطني التأسيسي التي أخضعته لمشيئة الترويكا وأهدافها هو الذي أدّى إلى البطء في إنجاز المهمّة الأساسية التي انتخب من أجلها وإلى الحالة العامة من خيبة الأمل وصلت حدّ التشكيك في جدواه لدى قطاعات واسعة من الرأي العام،

يؤكّد أنّه بالرغم من ذلك فإن المجلس الوطني التأسيسي هو الهيئة الشرعية الأصلية في البلاد الموكول إليها، إلى جانب المؤسسات المنبثقة عنها، قيادة المرحلة الانتقالية الثانية،

يدعو المجلس إلى مراجعة جذرية لطريقة عمله باعتماد البحث عن التوافق للوصول في أقصر مدة إلى صياغة الدستور وإنجاز القانون الانتخابي وتكوين الهيئات الدستورية (الهيئات العليا المستقلة للانتخابات والإعلام والقضاء).

ثالثا: بعد الاطلاع على فحوى الرسالة التى وجهها السيد رئيس الحكومة إلى رئيس حزب المسار، فإن المكتب التنفيذي:

يذكّر بالمقترح الذي تقدم به منذ الإعلان عن نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011 بتكوين حكومة كفاءات وطنية من خارج الأحزاب تعمل على أساس برنامج يحظى بوفاق وطني لتمكين المجلس التأسيسي من التفرّغ لصياغة الدستور.

يعبّر عن دعمه لسعي رئيس الحكومة إلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة تتعهد بتسيير شؤون البلاد على أساس فكّ الارتباط بالأحزاب بما من شأنه أن يساعد على بناء الثقة وإخراج البلاد من الأزمة الخانقة التي تعيشها على كل المستويات، داخليا وخارجيا، وبتوفير الظروف الملائمة لانتخابات حرّة نزيهة وشفافة في إطار رزنامة مدقّقة وآجال محدّدة.

يدعو إلى أن تكون هذه الحكومة محل توافق وطني واسع يشمل، إلى جانب الأحزاب السياسية، الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة ومنظمات المجتمع المدني، وأن تكون قادرة على ضمان حياد الإدارة وحماية حرمة الفضاءات الدينية والتربوية وأن يكون لها برنامج عمل واضح يعتمد ترتيب الأولويات في الملف الأمني وفي ملف التنمية، خصوصا في الجهات المهمّشة، واتخاذ الإجراءات العاجلة لضمان الحد الأدنى من الأمن والاستقرار.

رابعا: يؤكّد سعيه الدائم إلى توحيد أوسع القوى الديمقراطية والتقدمية لبناء حركة شعبية قادرة على تعديل موازين القوى في اتجاه تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة.

المسار الديمقراطي الاجتماعي
تونس في 10 فيفري 2013